

بسم الله الرحمن الرحيم

أجوبه امتحان المراجعة والتوكيد F8

يونيو 2026

(القسم الاول – سؤاليين – 50 درجة)

السؤال الأول:

1. A
2. D
3. A
4. C
5. C
6. C
7. B
8. B
9. A
10. A

السؤال الثاني:

(أ) المبادئ الخمسة لأخلاقيات السلوك المهني كما يلي:

- (i) **النزاهة:** أن يكون الشخص مستقيم ونزيه في كل علاقات العمل والعلاقات المهنية.
- (ii) **الموضوعية:** لا يسمح للمحاباة أو تضارب المصالح أو أي تأثير غير ملائم من الآخرين أن يهيمن أو يؤثر على حكمة المهني.
- (iii) **الكفاءة المهنية والعناية الكافية:** حيث يجب أن يحتفظ المراجع أو المحاسب القانوني بالمهارات والمعرفة المهنية حسب المستوى المطلوب حتى يتم التأكد أن العميل يحصل على الخدمات المهنية الكافية وأن يعمل بجدية وحسب المعايير المهنية والفنية المطبقة.
- (iv) **السرية:** إحترام سرية المعلومات التي تم الحصول عليها نتيجة العلاقات التجارية والمهنية وعدم إفشاء أي من هذه المعلومات بدون تصريح سليم أو صحيح أو إستخدامها للمنفعة الشخصية.
- (v) **السلوك المهني:** الإلتزام بالقوانين والأنظمة ذات العلاقة مع تجنب اي افعال تعمل على الإساءة إلى المهنة.

(ب) الدائنون والمستحقات والتنظيم /

(i) الدائنون التجاريون :

- أحسب أيام الدفع للدائنون لشركة النيل مقارنة بالأعوام السابقة ، تحقق من أي إختلافات كبيرة خاصة أي إنخفاض لهذا العام.
- قارن إجمالي الدائنون التجاريون وقائمة المستحقات مقابل السنة السابقة وتحقق من أي إختلافات كبيرة.
- ناقش مع الإدارة العملية التي قاموا بها لتقليل قيمة أرصدة الدائنون المستحقة نتيجة لإغلاقه قبل نهاية العام وانظر للأهمية الجوهرية أو المادية للخطأ.
- ناقش مع الإدارة هل تم تضمين أي قيود محاسبية لتقليل قيمة أرصدة الدائنون.
- إختار عينة من فواتير المشتريات المستلمة بين الفترة من 25 أكتوبر حتى نهاية السنة المالية وتابعها من خلال إدخالها بالمستحقات أو الدائنون التجاريون من ضمن قيود التسوية.
- راجع مدفوعات بعد نهاية السنة المالية وتأكد أنها ذات صلة للسنة المالية الحالية تم تتبعها بأستاذ الدائنون وقائمة المستحقات للتأكد أنه تم قيدها بالفترة الصحيحة.
- إحصل على كشوفات الدائنون وقم بمقارنتها ومطابقتها مع أرصدة دفتر أستاذ الدائنون وقم بالتحقق من أي بنود تسوية.
- إختار عينة من الأرصدة الدائنون وقم بإجراء مصادقات على هذه الأرصدة ، تابع اي عدم ردود وأي بنود تسوية بين الرصيد حسب المصادقات وبين أرصدة أستاذ الدائنون.
- إختار عينة من مذكرات إستلام البضاعة (GRN) قبل نهاية السنة المالية وبعدها وقم بمتابعة تضمينها لأرصدة الدائنون الصحيحة للفترة وذلك للتأكد من إقفال السنة.

(ii) المستحقات :

- بالنسبة لعدم الردود وبأخذ إذن من العميل فعلى فريق المراجعة ترتيب إرسال مصادقة على الأرصدة.
- إذا كان مستلم المصادقة لا يستجيب فإن على رئيس فريق المراجعة وبإذن من العميل يجب أن يقوم بالإتصال تلفونياً بالعميل وسواله إذا كان بالإمكان الرد كتابة على طلب المصادقة أو التعميم.
- إذا إستمر عدم الإستجابة فعلى رئيس الفريق إتخاذ إجراءات بديلة للمصادقة على المدينون أو المستحقات.
- إذا كانت هنالك ردود من العملاء وبها إختلافات فعلى رئيس الفريق تحديد أي إختلافات في المبالغ المستحقة وتحديد إذا ما كانت هذه الإختلافات لها صلة بإختلاف التوقيت أو إذا ما كان هنالك أخطاء بدفاتر شركة روز.
- اي إختلافات ناتجة من إختلاف التوقيت مثل النقدية بالطريق يجب مطابقتها مع النقدية المستلمة بعد نهاية السنة المالية بدفتر البنك.
- يجب مراجعة دفتر المدينون لتحديد اي أخطاء في الترحيل لأن هذه قد تكون سبب الإختلافات من ردود العملاء.
- إذا تم الإشارة لأي أرصدة مختلف عليها مع المدينون فيجب مناقشتها مع الإدارة لتحديد هل يتم شطبها.

- (iii) إعادة التنظيم :
- قم بمراجعة محضر إجتماع مجلس الإدارة حيث تم إتخاذ قرار إعادة التنظيم ، تأكد إذا ما تم إتخاذ هذا القرار عند نهاية السنة المالية.
 - تحصل على تفصيل لمخصص إعادة التنظيم وتأكد أن المصروفات المباشرة الناتجة من إعادة التنظيم هي التي تم تضمينها.
 - قم بمراجعة النفقات للتأكد أنه لم يضمن تكاليف إعادة تدريب.
 - قم بمطابقة التكاليف المضمنة للمخصص إلى المستندات المؤيدة للتأكد من صحة البنود.
 - إحصل على قرار من الإدارة يؤكد صحة نقاش الإدارة بخصوص إعلان إعادة التنظيم.
 - قم بمراجعة كفاية الإفصاح
 - بخصوص إعادة التنظيم بالقوائم المالية للتأكد أنها حسب معيار المحاسبة الدولي (IAS37) (المخصصات ، والمطلوبات والأصول المحتملة).

(السؤال الثالث (20 درجة)

1/. مفهوم الأهمية النسبية:

- يكون الأمر ذا أهمية نسبية إذا كان حذفه أو تحويله أو عدم إيضاحه يؤدي إلى عدم الفهم الصحيح لنتائج أعمال الشركة أو موقفها المالي.
- يتوجب على المدقق الخارجي تقييم حدود الأهمية النسبية عند تصميم برنامج المراجعة ويجب أن تشمل إختباراتها كل الأمور التي لها أهمية نسبية ولا يعني ذلك مراجعتها بنسبة 100% بل يكفي مراجعة عينة معينة ممثل منها وإذا إتضح بعد ذلك أن هنالك ما يستدعي المزيد من الإختبارات فلا يتردد في القيام بذلك إلى أن تزول التحفظات التي برزت له من خلال إختباراته الأولية.
- (10 درجات)

ب/ دور المدقق في تقييم عدم الإستمرارية:

يتوجب على المدقق الخارجي تقييم مدى سلامة إستخدام مبدأ الإستمرارية الذي إعتمدته إدارة الشركة وذلك من خلال الآتي:

1. إجراء التحليل المالي الخاص بالربحية والسيولة المالية ودرجة الرفع المالي.
2. التحليل العمري للدائنين والمدينين.
3. تقييم الأوضاع الإنتاجية والتسويقية.
4. التحري عن الصعوبات في الحصول على التمويل.
5. القضايا المرفوعة ضد الشركة.

2. دور المدقق في الحالات اعلاه كما يلي :

- 1 . 5 غير مقبول وإذا أصرت الإدارة على موقفها يمكن للمراجع إختيار الإشارة إليها في تقريره مع التحفظ أو دون تحفظ حسب تقديره للحال.
- 2 . 5 يتم توضيح الحالة ضمن المعاملات للأطراف ذات العلاقة وإذا لم يتم يوضحها المدقق.
- 3 . 5 الإيضاح عن الحالة وتضمين التكلفة ضمن المصروفات التسويقية وكمصروفات مستحقة.
- 4 . 5 إجراء مزيد من التحري حول أسباب ودواعي التأخير وإخطار الإدارة لإتخاذ اللازم حال إكتشاف مخالفات مالية.

السؤال الرابع (20 درجة).

أ/ الحوكمة تعني كيفية إدارة المؤسسة وتوجيهها لتحقيق أهدافها وتشمل تحديد المسؤوليات والصلاحيات في كافة المستويات الإدارية بالمؤسسة ويرتبط تطبيق الحوكمة بتقسيم المهام والإختصاصات داخل المؤسسة بين المستويات الإدارية وكذلك بين الوحدات الإدارية المختلفة ثم بين الأفراد المنضوين تحتها إذن فالحوكمة تتطلب وجود نظام متكامل ومتربط ويسعى المراجع للتأكد من أن هذا النظام يعمل بانتظام ويحقق أهدافه المرسومة له من خلال متابعة خطط وقرارات الأجهزة المختصة ومدى تنفيذها وكيفية معالجة المشكلات والأزمات.

يستلزم المراجع إعداد قائمة إختبارات تغطي جميع جوانب الأداء للتأكد من أن أعمال الشركة تدار بحيادية ودراية كما يلزمه أيضاً تقديم تقريره الإداري لمجلس الإدارة ومناقشته وأخذ ردودهم محمل الجد وعدم التهاون في حالة وجود خلل واضح مع ضرورة توضيح أسبابه. في حالة وجود خلل أو تجاوز خطير لابد من إخطار المستوى الإداري الأعلى وفق قائمة الصلاحيات والمسؤوليات.

إن من شأن التواصل مع ذوي الإختصاص بالحوكمة أن يفعل ضوابط الحوكمة المؤسسية ويحدد جوانب الضعف فيما يؤدي إلى معالجتها والتقليل من مخاطرها.

ب/ تعتبر حيادية وموضوعية المراجع الخارجي الركيزة الأساسية للثقة في تقريره حيث أن إختلال هذه الصفة لا تمكنه من الوصول إلى الرأي المهني المطلوب. وعلى المراجع مراعاة ألا يقع في أي فعل أو يدخل في أي إرتباط إجتماعي أو مالي مع عملائه إلا أن يكون وفق المعاملات التجارية السليمة والتي تنطبق على غيره من المتعاملين دون أن يكون هنالك تمييز أو تفضيل. لا يقتصر الحياد والموضوعية على المراجع وإنما على من يساعده في أداء مهمته. وفي حالة أن ثبت للمراجع الخارجي فقدانه للحيادية فإن عليه الإعتذار عن المهمة فيما يتعلق بالموضوعية فإن راي المراجع يبني على أدلة مرجعية واضحة ومحددة وليس مجرد إتهامات أو شكوك.

(10 درجات)

2/ خمس (5) مخاطر يمكن أن يترتب عليها فقدان الإستقلالية:

1. مخاطر مالية وتشمل المساهمة في رأسمال الشركة مباشرة أو عن طريق شخص آخر أو الإقتراض أو نحوه.
2. مخاطر إجتماعية وتشمل وجود صلة قرابة أو علاقة خاصة مع منسوبي الشركة مثل كون الزوجة أو أحد الأبناء من منسوبي الشركة.
3. مخاطر التأثير الخاص للشركة على المراجع وذلك في حالة أن الرسوم المتحصلة تشكل نسبة كبيرة من دخل المراجع.
4. مخاطر القدرة على القيام بالمهمة وذلك في حالة عدم توفر الإمكانيات والمعلومات التي تؤدي إلى إكمال مهمة المراجع.
5. مخاطر تضارب المصالح وذلك في حالة أن يكون المراجع منافساً للشركة في أسواقها.

(10 درجات)

السؤال الخامس (20 درجة):

أ □ تعريف المراجعة الخارجية ؟

هي العملية المنظمة لجمع وتقييم أدلة الإثبات عن مدى صحة العمليات والأحداث الإقتصادية لتقديم تأكيد معقول من درجة التطابق مع المعايير الموضوعية ، وكذلك توصيل النتائج إلى الأطراف المعنية.

نستخلص من التعريف السابق ما يلي :

- التأكد من مدى تطابق القوائم المالية مع المعايير المحددة.
- جمع وتقييم أدلة الإثبات.
- تكوين رأي عن نتائج الفحص.
- توصيل وإبلاغ هذا الرأي إلى الأطراف المعنية من خلال تقرير المراجعة .

تعرف أيضاً :

مجموعة المفاهيم والفروض والمبادئ والمعايير التي تعني بفحص المستندات والسجلات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف إبداء رأي بشأنها .

أيضاً تعريفها يكون :

- هي عملية الفحص الإنتقادي المستقل والمنظم لأنظمة الرقابة الداخلية والمستندات والدفاتر والسجلات والمعلومات التي تحتويها القوائم المالية بهدف تحديد مدى دقة أنظمة الرقابة الداخلية،. مدى سلامة وصحة المستندات. ، وسلامة الدفاتر والسجلات واخيرا. سلامة وصحة المعلومات المسجلة في القوائم المالية .

ب/ إجراءات الحصول على الأدلة وإجراء اختبار التدقيق ذات الصلة المشتريات والمصاريف الأخرى:

- ينطوي تفتيش سجلات التحقيق أو الوثائق، سواء كانت داخلية أو خارجية، في شكل ورقي، شكل إلكتروني، أو وسائل الإعلام الأخرى، أو الفحص البدني للأصل.
- فحص عينة من فواتير الشراء والاتفاق يتم تضمين المبلغ بشكل صحيح داخل دفتر الأستاذ الشراء.
 - فحص طلبات الشراء عن أدلة على إذن من موظف مسؤول .

الملاحظة :

تتكون الملاحظة من النظر إلى عملية أو إجراء يتم تنفيذها من قبل الآخرين.

- مراقبة عملية تسجيل فواتير الشراء في النظام للتأكد من أن جميع الفواتير ادخلت بشكل كامل ودقيق. مراقبة السلع لتقييم ما إذا كان يتم فحص البضائع الواردة ضد أوامر الشراء ومراجعة النوعية مناسبة.

ج/ الإجراءات التحليلية :

تتكون الإجراءات التحليلية لتقييم المعلومات المالية من خلال تحليل علاقات معقولة بين كل من البيانات المالية وغير المالية. تشمل الإجراءات التحليلية أيضا هذا التحقيق ما هو ضروري من التقلبات التي تم تحديدها أو العلاقات التي تتعارض مع المعلومات الأخرى ذات الصلة والتي تختلف عن القيم المتوقعة بمقدار كبير.

- حساب الهامش / نسبة الأرباح التشغيلية العامة ومقارنتها بالعام الماضي والميزانية والتحقيق في أي فروق ذات دلالة إحصائية.
- مراجعة المصروفات الأخرى الشهرية لتحديد أي تقلبات كبيرة ويناقش مع الإدارة. يتكون استفسار من الحصول على معلومات من الأشخاص المطلعين، سواء المالية وغير المالية، داخل الكيان أو خارج المنشأة.
- ناقش مع الإدارة عما إذا كانت هناك أي تغييرات في الموردين الرئيسيين المستخدمة ومقارنة هذا مع دفتر الأستاذ
- اجراءات الشراء لتقييم اكتمال ودقة عمليات الشراء.
- الاستفسار من القسم الذي يقوم بعملية الضمان والتعاقدات مع شركات ترخيص وتخليص معينه .

إعادة الحساب :

يتكون إعادة الحساب للتحقق من الدقة الرياضية و اكتمال الوثائق أو السجلات. إعادة الحساب قد يتم تنفيذ يدويا أو إلكترونيا.

- إعادة حساب دقة عينة من فواتير الشراء.
- إعادة حساب مصاريف مدفوعة مقدما ومستحقات في نهاية السنة لضمان الدقة .
- ينطوي تنفيذ مدقق الحسابات المستقل الإجراءات أو الضوابط التي تم تنفيذها أصلا كجزء من نظام الرقابة الداخلية للمنشأة.

- اختر عينة من أوامر الشراء ومطابقتها للبضائع الواردة مع الملاحظات وفواتير الشراء للتأكد من اكتمال دورة الشراء.

د/ حدد نطاق واهداف ومسؤوليات المراجع المتعلقة بمعيار المراجعة الدولي 330 مسؤولية المراجع تجاه تقييم المخاطر.
نطاق المعيار:

- هذا المعيار الدولي للتدقيق ISA يتعامل مع مسؤولية المدقق في تصميم وتنفيذ الاستجابات لمخاطر الأخطاء الجوهرية التي تم تحديدها وتقييمها من قبل المدقق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.
- هدف المدقق هو الحصول على أدلة تدقيق مناسبة كافية فيما يتعلق بالمخاطر المقدرة لأخطاء جوهرية ، من خلال تصميم وتنفيذ الاستجابات المناسبة لتلك المخاطر.
- يقوم المدقق بتصميم وتنفيذ ردود شاملة لمعالجة المخاطر المقررة لأخطاء جوهرية على مستوى البيانات المالية.